● أخبار قصيرة

عارف يرأس اجتماعاً لبحث الخطة التنموية السابعة

عقد مجلس الوزراء اجتماعاً فوق العادة ترأسه النائب الأول لرئيس الجمهورية الإسلامية الإيرانية محمد رضا عارف.
وقد عقد الاجتماع الـ١١١ يوم الخميس بشكل فوق العادة برئاسة النائب الأول لرئيس الجمهورية محمد رضا عارف.
وتم في الاجتماع البت في عدد من الأنظمة الداخلية المتبقية للخطة التنموية السابعة للبلاد والمصادقة عليها.

قريباً.. وفد وزارة الجهاد الزراعي يزور باكستان

أعلنت وزارة التجارة الباكستانية، الخميس، إن وفداً رفيع المستوى من وزارة الجهاد الزراعي الإيرانية سيزور اسلام آباد قريباً لبحث سبل توسيع التعاون الثنائي بين البلدين.
وكان وزير التجارة الباكستاني «جام كمال خان» قد زار طهران أخيراً للمشاركة في الدورة الـ٢٢ للجنة الاقتصادية المشتركة للبلدين، والتقى وزير الجهاد الزراعي الإيراني «غلام رضا نوري قزلجة».
ومن المقرر أن يتوجه وفد رفيع من وزارة الجهاد الزراعي الإيرانية إلى باكستان في غضون الأسبوعين المقبلين، للتمهيد لوضع نص نهائي لصادرات الذرة الباكستانية إلى إيران.

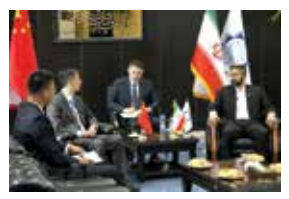

«ساري» حلقة مهمّة في السلسلة الاقتصادية لـ«طريق الحرير»

أكد سفير الصين لدى إيران، بأن مدينة ساري مركز محافظة مازندران (شمالي إيران)، تُعَدّ حلقة مهمة في السلسلة الاقتصادية لمشروع «طريق الحرير».
وأضاف «زونغ بي فو»، خلال لقائه مع رئيس بلدية ساري «حسن أحمدي»، أن زيارته الأولى لهذه المدينة كانت تجربة مختلفة وقيمة؛ لافتاً إلى أن نهر «تجن» الذي يمر من وسط هذه المدينة قد منحها هوية وحياة، فيما تشكّل مواردها الطبيعية والبشرية فرصاً مهمة للتعاون المشترك. وأشار «بي فو» إلى المكانة البارزة لطريق الحرير في التعاون الدولي؛ موضحاً أن «حجم التبادل التجاري بين الصين والدول الواقعة على هذا الطريق التاريخي شهد نمواً ملحوظاً»، مؤكداً بأن إيران، ولاسيما مدينة ساري، تضطلع بدور مؤثر في الاستفادة من هذه الطاقات. وأعرب سفير الصين لدى إيران عن أمله بأن تكون هذه الزيارة بداية فصل جديد من العلاقات بين ساري والمدن الصينية، وأن تمهد لتحقيق إنجازات مشتركة في المجالات الاقتصادية والثقافية والحضرية. من جانبه، أكد رئيس بلدية ساري «حسن أحمدي» على توفر الطاقات السياحية والزراعية والخدمية في محافظة مازندران، معلناً استعداد مدينة ساري للدخول في مفاوضات من أجل إبرام اتفاقية التوأمة مع إحدى المدن الصينية.

خلال الأشهر الخمسة الماضية من العام الحالي

ملياران و٧٩٧ مليون دولار.. صادرات إيران إلى العراق دون احتساب الغاز

من حيث المجموعات السلعية، شهدت القطاعات الصناعية والبتروكيماوية والصناعات المعدنية والزراعية أعلى مستويات الصادرات على التوالي

الوفاق/ أشار مدير عام مكتب غرب آسيا في منظمة تنمية التجارة الإيرانية إلى وضع صادرات إيران إلى العراق دون احتساب الغاز خلال الأشهر الخمسة الأولى من هذا العام، وقال: إجمالي صادرات إيران إلى العراق خلال العام الماضي بلغ حوالي ٣ مليارات دولار، بينما وصل في الأشهر الخمسة الأولى من هذا العام إلى مليارين و٧٩٧ مليون دولار.
وقال عبدالأمير ربيهاوي، خلال اجتماع تشاوري لأعضاء الغرفة التجارية المشتركة الإيرانية - العراقية، الذي عُقد في مقر الغرفة التجارية الإيرانية: اتجهت صادرات الغاز الطبيعي إلى العراق خلال الأشهر الخمسة الأولى من هذا العام نحو الانخفاض، حيث كانت الوضعية ثابتة من شهر أبريل إلى مايو، ثم شهدت ارتفاعًا من مايو إلى يونيو، تلاه انخفاض بعد ذلك.
وأشار ربيهاوي إلى أن أعلى حجم للصادرات كان من محافظة كرمانشاه بقيمة مليار و٤٣٣ مليون دولار، وأضاف: حققت محافظة خوزستان حوالي ٦٢٨ مليون دولار ومحافظة آذربايجان الغربية ٤٣٦ مليون دولار من الصادرات خلال الأشهر الخمسة الأولى من هذا العام. وتابع: من حيث تنوع الصادرات، شكلت السلع الاستهلاكية ذات القيمة المضافة ٥٣٪ من إجمالي السلع المصدرة إلى العراق، بينما مثلت السلع الوسيطة ٤٢٪ والسلع الرأسمالية ٣/٩٥٪.
وأعلن مدير عام مكتب غرب آسيا في منظمة تنمية التجارة، أنه من حيث المجموعات السلعية، شهدت القطاعات الصناعية والبتروكيماوية والصناعات المعدنية والزراعية أعلى مستويات الصادرات على التوالي.
ومن بين هذه المجموعات، شهدت المنتجات الحديدية أو الصلبية أكبر التغيرات؛ حيث بلغت صادرات الصلب في الأشهر الخمسة الأولى من عام ٢٠٢٤ مبلغ ٢٦١ مليون دولار، بينما وصل هذا الرقم في عام ٢٠٢٥ إلى ٨٧ مليون دولار، مسجلاً انخفاضًا بنسبة ٦٧٪.
وأشار ربيهاوي إلى مشاكل وقيود قطاع الصادرات، وقال: من بين أهم المشاكل كانت القضايا المتعلقة بالعملة الصعبة، وعائدات النقد الأجنبي من الصادرات، والمسائل الجمركية، والقيود والمحظورات القانونية، ونحن نسعى إلى إزالة هذه العوائق بالتعاون مع البنك المركزي، وأكد: يجب على الحكومة العراقية أيضًا العمل على رفع الحظر وخفض التعريفات الجمركية.

العامل الرئيسي لانخفاض الصادرات

من جانبه، قال رئيس الغرفة التجارية المشتركة الإيرانية - العراقية: تظهر إحصائيات التجارة بين إيران والعراق خلال الأشهر الخمسة الأولى أن السبب الرئيسي لانخفاض صادرات إيران إلى العراق يعود إلى الخلل في ميزان الغاز؛ وفيما يتعلق بالواردات، فإن أكبر انخفاض كان في الذهب، مما زاد من حدة التراجع.
وأضاف يحيى آل إسحاق قائلاً: تطلعنا هو تحقيق تبادل تجاري بقيمة ٢٠ مليار دولار مع العراق؛ ولتحقيق هذا الهدف، هناك حاجة إلى تغيير في النهج والسياسات النقدية.
وأشار رئيس الغرفة التجارية المشتركة الإيرانية - العراقية إلى أنه «يبدو أن الوضع سيتحسن في النصف الثاني من العام وسيتم الحفاظ على الاستقرار، وهذه القضايا تعد جزءًا من الأمور الهامة المرتبطة بالعلاقات الاقتصادية والسياسية بين البلدين».
ولفت آل إسحاق إلى أنه ليس فقط خلال هذه الفترة سُجل انخفاض بنسبة ١٨٪ في الصادرات إلى العراق، بل إن وارداتنا من العراق انخفضت أيضًا بنحو ٢٨٪.
ووفقًا لرئيس الغرفة التجارية المشتركة الإيرانية - العراقية، بلغت حصة الصادرات في الأشهر الخمسة الأولى من هذا العام ٣/٧٥ مليار دولار، بينما كان هذا الرقم في الفترة المماثلة من العام الماضي ٤/٥٧٩ مليار دولار.

وارتفاع عدد الوجهات من ٢٩ إلى ٣٤ دولة

زيادة ملحوظة بمقدار ٢/٢ ضعف في صادرات إيران إلى إفريقيا

الوفاق/ أكد رئيس الغرفة التجارية المشتركة لإيران وشرق إفريقيا أن الإحصاءات الرسمية تُظهر زيادة ملحوظة بمقدار ٢/٢ ضعف في الأشهر الأربعة الأولى من هذا العام مقارنة بالعام الماضي، مشيرًا إلى أن عدد الوجهات ارتفع أيضًا من ٢٩ دولة إلى ٣٤ دولة. وصرح مسعود برهمن: وفقًا لأحدث البيانات الرسمية الصادرة عن الجمارك، في الفترة من مارس إلى مايو ٢٠٢٤، بلغت صادرات إيران إلى إفريقيا حوالي ٢٦٠ مليون دولار، مسجلة نموًا بنسبة ٨٥٪ مقارنة بالفترة المماثلة من العام الماضي. وتابع برهمن: لذلك، بالنظر إلى اتجاهات فصل الربيع والأشهر الأربعة الأولى من هذا العام، يمكن القول إن تجارة بلدنا مع إفريقيا شهدت نموًا ملحوظًا في الأشهر الخمسة الأولى من هذا العام مقارنة بالعام الماضي، على الرغم من أن الرقم الدقيق للخمسة أشهر لم يُنشر بعد.

المعوقات في طريق التبادل التجاري

وفي شرح المعوقات والمشكلات في طريق التبادل التجاري مع إفريقيا، حدد رئيس الغرفة التجارية المشتركة لإيران وشرق إفريقيا هذه المعوقات والمشكلات في: المشكلات اللوجستية، والمعايير والتراخيص، ومخاطر العملة في الدول الأفريقية، والحواجز غير الجمركية، وغيرها. وأضاف: تشمل المشكلات اللوجستية نقص خطوط الشحن المنتظمة المباشرة من إيران والتأخيرات في الموانئ الأفريقية، كما ترتبط المشكلات في مجال المعايير والتراخيص بالتشدد في تسجيل المنتجات الغذائية والدوائية والحاجة إلى شهادات الحلال والجودة. وتحدث برهمن عن مخاطر العملة في الدول الأفريقية، مشيرًا إلى أمثلة مثل انهيار قيمة العملة الوطنية في بعض الدول الأفريقية والقيود على خروج العملات، قائلاً: الحواجز غير الجمركية مثل القوانين الجمركية المعقدة، ومتطلبات وضع العلامات الخاصة، والاختبارات المحلية؛ بالإضافة إلى تكاليف النقل الداخلي والتأمين بعد وصول البضاعة، وأخيرًا ضعف شبكة الوكلاء وخدمات ما بعد البيع للسلع الصناعية، تمثل عقبات ومشكلات أخرى في طريق التبادلات التجارية مع إفريقيا.

عوامل وأسباب زيادة التجارة

وحدد رئيس الغرفة التجارية المشتركة لإيران وشرق إفريقيا أسباب الزيادة الملحوظة في التجارة مع هذه القارة في عوامل مثل: الدبلوماسية النشطة بين إيران وإفريقيا، وتوسيع الوجهات التصديرية «من ٢٩ إلى ٣٤ دولة»، وتنوع السلع المصدرة «المواد الغذائية، الأدوية، الأسمدة والبتروكيماويات الخفيفة ومواد البناء»، وتطوير المقايضة واستخدام العملات المحلية في جزء من المبادلات، والتحسن النسبي في طرق النقل البحري إلى شرق وغرب إفريقيا، والاحتياج المرتفع لإفريقيا للسلع الأساسية في ظل أزمة الغذاء والطاقة العالمية. وردًا على سؤال حول ما إذا كان هذا الاتجاه سيستمر بنفس الوتيرة أو إذا ما قد نشهد تغيرًا فيه في النصف الثاني من العام، قال برهمن: السيناريو المحتمل هو أننا سنشهد استمرار اتجاه النمو؛ لكن بمعدل أكثر اعتدالًا. وحدد العوامل المحتملة التي قد تخفف من وتيرة التجارة في: ضغوط العملة الداخلية في إيران، وتقلب العملات الأفريقية، والازدحام في الموانئ، واحتمال وجود قيود تنظيمية، والمنافسة غير العادلة من المنافسين، ووجود أشخاص غير محترفين، وأخيرًا الأحداث غير المتوقعة. وحول تعداد العوامل المؤثرة في زيادة وتيرة النمو التجاري مع إفريقيا، قال برهمن: الاهتمام الأفضل والأكبر من قبل منظمة تنمية التجارة بقارة إفريقيا وإعداد خطة طريق بالتشاور واستخدام وجهات نظر القطاع الخاص، وزيادة المقايضة، ودخول الخدمات الهندسية والفنية إلى هذه السوق وإبرام عقود فعالة، والتآزر بين المؤسسات المسؤولة فيما يتعلق بإفريقيا، والاهتمام الجاد والعملي بحضور الغرفة التجارية المشتركة لإيران وإفريقيا في صنع القرارات الكبرى.

وفي الختام، أكد برهمن أنه إذا لم تحدث أمور غير متوقعة، من المتوقع أن تستمر وتيرة التبادلات بين إيران وإفريقيا في النصف الثاني من العام في الزيادة، وإن لم تكن بالسرعة الكبيرة للأشهر الأربعة الأولى؛ لكن بشكل نمو أكثر استقرارًا وتقلبًا.

اتفاقية أوراسيا تؤدي إلى خفض التكاليف الجمركية

أكد مستشار الشؤون الدولية والاتفاقيات التجارية في منظمة تنمية التجارة الإيرانية على مزايا الاتفاقية الموقعة بين إيران والاتحاد الأوراسي؛ مشيراً إلى أنه حتى في حال عدم تغير حجم التجارة مع دول الاتحاد وبقي عند مستوى العام الماضي، فإن التجار الإيرانيين سيوفرون سنوياً نحو ٥٠ مليون دولار من الرسوم الجمركية بفضل إلغاء التعريفات.
وأوضح ميرهادي سيدي، أمس الجمعة، خلال اجتماع «شرح القدرات التجارية مع دول أوراسيا» المقام في مدينة تبريز (شمال غرب البلاد): أن هذا الرقم بالغ الأهمية؛ لافتاً إلى أن الواردات من دول الاتحاد باتت معفاة في ٨٧٪ من البنود الجمركية.
وأضاف: إن اتفاقية أوراسيا تعد نقطة تحول في التجارة الخارجية لإيران، حيث أزيلت كذلك العديد من العوائق غير الجمركية، وبات تسجيل طلبات استيراد السلع الممنوعة من أوراسيا متاحاً (باستثناء عدد محدود منها).
وأشار سيدي إلى أن صادرات إيران إلى دول أوراسيا، قبل تنفيذ الاتفاقية، كانت تبلغ في المتوسط ٦٠٠ مليون دولار سنوياً؛ لكن بعد دخول الاتفاقية حيز التنفيذ ارتفعت تدريجياً لتصل العام الماضي إلى نحو ملياري دولار، أي ما يزيد عن ٣ أضعاف.
وختم مسؤول المفاوضات التجارية بين إيران والاتحاد الأوراسي تصريحاته بالقول: إن دول الاتحاد تستورد سنوياً ما بين ٣٥٠ إلى ٤٠٠ مليار دولار، ما يعني أن إيران أمام سوق واسعة وذات طلب مرتفع، وهو ما يستدعي مزيداً من الاهتمام والحرص على استثمار هذه الفرصة الستراتيجية.

أميركا تلغي إعفاء ميناء تشابهار من العقوبات

أعفت أمريكا، عام ٢٠١٨، ميناء تشابهار من العقوبات المفروضة على إيران. صدر هذا الإجراء بهدف المساعدة في إعادة إعمار أفغانستان وتنميتها، وسينتهي سريانه اعتبارًا من ٢٩ سبتمبر ٢٠٢٥. وأعلنت الخارجية الأمريكية، الجمعة في بيان، إلغاء إعفاء ميناء تشابهار من العقوبات. يُعتبر هذا الميناء من أقل الطرق تكلفة للهنود للوصول إلى الأسواق الاقتصادية في المنطقة، نظرًا للتوترات بين باكستان والهند. ففي مايو من العام الماضي، وقّع الهنود اتفاقية استثمار مدتها ١٠ سنوات في ميناء تشابهار. وفي حفل توقيع هذه الاتفاقية، قال وزير الموانئ والشحن والممرات المائية الهندي: خلال زيارة رئيس الوزراء الهندي لإيران، صرّح بحق بأن إيران ليست صديقًا جديدًا، بل صديقًا قديمًا. عندما نقرر القيام بشيء ما، تكون المسافات قريبة جدًا، ونحن قريبون جدًا. وأضاف سوربانا داسونوال: نتخذ اليوم خطوة تاريخية بين إيران والهند، بالنظر إلى العلاقات التاريخية بين البلدين. قبل ذلك، تم توقيع اتفاقية عام ٢١٠٦. والآن، يجري توقيع عقد طويل الأجل، وهو دليل على الثقة بين البلدين. تشهد إيران والهند اليوم توقيع عقد طويل الأجل لتجهيز ميناء الشهيد بهشتي في تشابهار. وأكد: لقد تبادلتُ وجهات النظر بشكل جيد للغاية مع وزير الطرق الإيراني حول النقل وممر الشمال - الجنوب، وسنبذل قصارى جهدنا لتطوير ميناء تشابهار بشكل أكبر. وذكّر سونوال بأن الهند احتفلت بيوم في عام ٢٠٢٢ باسم يوم تشابهار: «اليوم يوم مهم جدًا في هذا الاتجاه. نحن ملتزمون بتطوير ميناء تشابهار كمركز تجاري رئيسي».